

بِسْمِ اللَّهِ الرَّحْمَنِ الرَّحِيمِ

المملكة العربية السعودية

وزارة التعليم العالي

جامعة أم القرى

مكتبة الملك عبدالله بن عبدالعزيز الجامعية

قسم المخطوطات

بِسْمِ اللَّهِ الرَّحْمَنِ الرَّحِيمِ
الْحَمْدُ لِلَّهِ الَّذِي

كتاب القنوق والارث از شرح كبير

كتاب كبير

قال ساقدا القديرو وندا اولنا القادير
الى حيازة الحاضر محمد ابن عبد الله
الكبير طاب ثراه

عن نك

١٢٠ سيد والدي لاغا اسه و غيره

١٨٩ تابه اخرى لمحمد صالح

٦٠ تابه لمدا على

٦٠ تابه لمدا عبد الله و غيره

٢٢٩ للفتنار

٥٠ لاضيه

١١١ سيد مصطفى

٣١٧ لميرزا محمد حسين

٤٥

٣٦٢



١٦٩٤

قواعد علامه شرح لمعه شرح كبير

نزد ملا عبد العلي

الحمد لله رب العالمين وصلى الله على محمد واله الطاهرين **كتاب**
العقود وهو لغة الخلوص ومنه سمي البيت عتيقا لخلو صلح الجارين
 وشرا مخلص المملوك الا دى او بعضه من الرق وبالنسبة الى عتق
 المباشرة المقصودة بالذات عن الكتاب تخلص المملوك الا دى
 او بعضه من غير ابيصة مخصوصة وفضلته متفق عليه بين المسلمين
 كافة كما حكاها جماعة الاصل فيه بعد الكتاب والسنة المستفيضة
 بل المتواترة الخاصة والعامة قال سحابة واذن عتق المملوك باسم الله
 عليه وانعت عليه قيل وقال المصنف ان اسم الله تعالى بالاسلام
 وانعت عليه بالعقود في المبتدئ المستفيض من الطرفين ولو عبادا
 فحاشا من اعتق مسلما اعتق الله تعالى بكم بكن عضو من النار وزيده
 في بعضها وان كان انتق اعتق الله العزيز الجبار بكل عضو منها عضوا
 من النار والنظر في هذا الكتاب في امرين الاول في بيان ما يتعلق بالرق
 ومنه جزا استرقاقه والثاني في بيان اسباب الاذن له اذ لا الرق اقساما
 الرق في حق باهل الحرب من اصناف الكفار دون اهل الذمة المترجمين
 بشرطها واما ما لو اخلوا بشرطها جاز تملكهم بالخلع بل انما اجماعا
 ولعله كك فتوى وفتا صقيضا والاربابا هل الربيع محيى قتالهم

الحان يسلموا ويا هلالا الذمة اليهود والنصارى والعاملون بشرائطها المترجمين
 المذكورة في كتاب الجهاد ولو اخلوا بها صاروا اهل حرب وجاز قتلكم ايتم
 قالوا ولا فرق في جواز استرقاق الحربين ان ينصبوا الحرب للمسلمين او
 يكون تحت حكم الاسلام وفتحهم كالفاتحين تحت حكم المسلمين فربما
 الاوقان والنيان والغلاة وغيرهم يتحقق دخولهم في الرق بمجرد الاستيلاء
 عليهم سواء وقع بالقتال او على وجه السرقة والاختلاس كان المستولى مسلما
 او كافرا ويجوز شرائهم من الغنيمة وان كان للام ثم فيها حق لاذنهم
 لشيعتهم في ذلك كما تضمنت الاجاز المستفيدة وعن عدو وكوع النفيج
 بانه لا يجبا اخراج حصنة غير الامام ثم من الغنيمة ولعل وجه ظاهره
 تخصيصهم لشيعتهم من غير اشتراط اخراج الصخرة المربوطة فمن امن
 على نفسه بالرق حال كونه ممتارا او هو في محنة من دبره بل هو عتق حكمه برفقته
 مع عدم العلم من الخارج بحرية بل بخلاف اجاب لعموم امره او العقل على انفسهم
 جاز وخصوصا الصحيح الناس كلهم امر او الامن لقر على نفسه بالتصديق به وهو ملك
 من عبدا وامة الجديت واذا بيع في الاسواق ثم ادعى للربية لم يقبل منه دعواه الا
 بل بخلاف لان ظاهر اليد والقر فمقتضى الرقية حمل الاموال المسلمين على الصخرة
 للصحابين في احوالها عن شراء جارية من السوق فنقول انها حرة فقال لا شرها
 الا ان يكون لها مينة والثاني عن مملوك ادعى انه حر ولو بان ببينة على
 اشتريه قال نعم ولا يملك الرجل ولا المرأة احد الا بيمين وان علوا الا ولا يكون
 سفلا وكذا لا يملك الرجل خاصة دون المرأة ذوات الرق من الشاكلان
 والعمة والاخت وبنيتها عين الاخ وبيعت في جميع هؤلاء الملك بمجده بلا
 خلاف بل عليه الاجماع في عبارة جماعة وهو الحق مضافا الى النص المستفيضة

ملك
صهنا القحاح المستقبضة في احداهما بملك الرجل من ذوى قرابته فقال لا
والدبة ولا اخته ولا ابنة اخته ولا ابنة اخته ولا خالته ومالك ما سوى ذلك
من الرجال من ذوى قرابته ولا عليك امر من لصناعة وفي الثاني اقل ملك
الرجل والدبة او اخته او بنته او خالته عتقوا عليه وعليك ابن اخته وعمه وخاله
وعليك اخاه وغيره من ذوى قرابته من الرجال وغيره الصحيح الا في غيره ومنها
المراة ما ملك من قرابتها قال كل احد الا اخته ابوها وامها وابنتها
وزوجها يبيع بالزوج ما دام كونه زوجا والا فبني فملكه كما انه عليها اجماعا
ورواية الا ان الزوجية تنسخ بالملك لتساويها لان المالك ان كان هو الزوج
حرم عليها وطى مملوكها وان كان الزوج استباحها بالملك والراوية الملك المنقذ
في العباداة وبعض النصوص المستقرة والا فاصلا الملك بتحقيقه في البيع
ومن ثمة ترتب عليه المنقذ شرط الملك فزوى ورواية ويومى الى المراد بل
العباداة وعلق النصوص على الصحيحة الثانية والرابعة اذا ملك الرجل الدبة
او اخته او بنته او خالته او بنت اخته وذكر اهل هذه الامة من الشافعية
ومالك عتق ابن اخته وابن اخته الخال ولا يملك امره الرضاعة ولا اخته ولا
ولا خالته اذا مملكت عتق وقال غير من من الشاذات وم فغير من من
الرضاع وقال مالك النكح وما عدوا الرية ولو لا يملك من الشاذات
محرم قلت يجرى في الرضاع مثل ذلك قاله غير مستقلها كما تقدمت ان عليك غيره
الى المذكورين من الرجال والمساكنة اذ لا يملك الخال في ذوى قرابته
وانه يتاكد الكراهة فيمن يتردد النصوص منها الموثوق في رجل يملك ذواته
له ان يبيعه ويستبدل قال لا يصح له بيعه ولا يبيعه مملوكه وهو مولاة واخر في
فايتها من دية صاحب الا ان يكون اقرب منه من المملوك الى المملوك من النسب

ملك

الرواية
بملك ابن اخته وانما علمت على الكراهة صها مع قصورها سندا واشتغال
الأولى وما صانها ما بالكراهة جدا وهل يتفق عليه بالرضاع ما يتفق عليه
بالنسب فيرواياتان اشهرهما انه يتفق وهي الصحيح المتقدمة ونحوها غيرها
كالصحيح عن امرأة ترضع غلاما لها من مملوك حتى تنظر هل لها ان يبيعه فقال
لا هو ابنتها من الرضاعة حرم عليها بيعه واكل ثمنه ثم قال لا يرضع قال رسول الله
ثم يحرم من الرضاع ما يحرم من النسب الصحيح امرأة ترضع عبدا لها اتخذ
عبدا قال عتقوه وهي كارهة ونحوها غيرها الرضعة من القنع وكتاب علي بن
جعفر ثم والرواية الثانية اجابا وعديق منها الصحيح في بيع الام من الرضاعة
قال لا بأس بذلك فاصنع والجزان في اصددها اذا اشترى الرجل اباه او اخاه
فهو حر الا ما كان قبل الرضاع وقريب منه الثالث وهو مع قصور سند
غير كافق لما مضى من وجوه شتى فليقطع او يوصل الى ما يؤول الى الاول بل يؤول
على ما ذكره جماعة كالشيخ في الكتابين وغيره او على التقنية كما يستفاد من عبارة
ق الحكمة حيث يفتى فيها من جميع فقهاء العامة واعلم ان ظهوره من قوله
بملك الرجل خاصة ما اشار اليه بقوله ولا يتفق على المرأة سوى العمودين
يعني الاباء والامهات وان علوا والادوان سفلا فلا وجبر لانها اذا ملكت
احدا من زوجين صاحبه مطلق العقد بينهما وثبت الملك كما مضى هنا في
وقد كان السكاح مفضلا واما ازالة الرق فاسبابها الموجبة لها وهي
لللمة وبعثه المملك والمباشرة والسارية والمواضع وهذه الاسباب منها
قامت في العتق كالاتفاق بالصيغة وشراء القريب والتكفل والمخاد والفقاد
ومرضا ما يتوقف على امر اخر كالاستيلاء لوقفة على موت المولى وامر اخر
الكتابة لوقفها على اداء المالك والتبديل لوقفة على موت المولى ونحو ذلك